أطفال لبنان في خطر فقدان عام دراسي آخر: استطلاع حول التحديات المستمرة التي تواجه الطلاب، الأهل والأساتذة في لبنان

المؤلف: محمد حمود

CLS
Centre for Lebanese Studies
مركز الدراسات اللبنانية

في محاولتنا لتقييم الجهوزية لاستقبال السنة الدراسية الثالثة على التوالي في لبنان، يبقى الوضع في معظمه كما هو دون تغيير. فالتحديات التي عانى منها الطلاب والأهل والأساتذة في الأعوام الدراسية السابقة ما زالت قائمة، مما يعرّض قطاع التعليم في البلاد وفرص التعلم لمليون طالب لبناني وسوري للخطر. التحديات الراهنة تؤثر أيضًا على معيشة الأساتذة الذين يجدون أنفسهم في دوامة من عدم الأمان الاجتماعي. أكثر من ٣٩،٠٠٠ معلم\ة في المدارس الرسمية وأكثر من ٥٠،٠٠٠ معلم\ة في المدارس الخاصة ما زالوا في حيرة بين صرف رواتبهم الضئيلة على نفقات المعيشة الأساسية أو استخدامها لتغطية كلفة التنقل إلى المدارس.

الأهل، من ناحية أخرى، يواجهون معضلة من نوع آخر. خلال السنوات الثلاث الماضية، اضطر العديد منهم لنقل أطفالهم من المدارس الخاصة إلى الرسمية لتجنب الارتفاع الغير منظم في الرسوم المدرسية (حمود وشعيب، ٢٠٢٢) ، ليتفاجؤوا بانقطاعات مستمرة في المدارس الرسمية وإضرابات متكررة نتيجة عدم الاستجابة لمطالب الأساتذة. بذلك، أصبح التعليم الرسمي خيارًا أقل جاذبية، ولكنّه الخيار الوحيد المتاح من حيث القدرة على تحمل كلفته المادية.

وفي وسط هذه التحديات المتزايدة، أعلن وزير التربية أن بدء العام الدراسي القادم سيعتمد فقط على توفر التمويل، مما أثار القلق بين طلاب المدارس الرسمية وعائلاتهم. حتى الساعة، لا يوجد حلول فعلية او تعهدات بتوفير التمويل المطلوب لبداية العام الدراسي.

أجرى مركز الدراسات اللبنانية (CLS) استطلاعه السنوي لتأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة على قطاع التعليم في لبنان للعام الثالث على التوالي (حمود، شعيب، السمهوري، ٢٠٢١؛ حمود وشعيب، ٢٠٢٢). خلال الأشهر الخمسة الماضية، أجرينا تقييم لجهوزية الطلاب والأهل والأساتذة للعام الدراسي القادم من خلال تسليط الضوء على تحدياتهم وتوفير الأدلة الإحصائية التي يمكن استخدامها في أي خطة محتملة للتعافي: أجرينا ثلاث استطلاعات عبر الإنترنت استهدفت ١،٠٩٦ طالبًا\ة، و٣،٣٠٧ ولي\ة أمر، و١،٢١٨ معلمًا\ة من المدارس الخاصة والرسمية الموزعة على جميع المحافظات الثمانية، كما هو موضح في الجداول التالية.

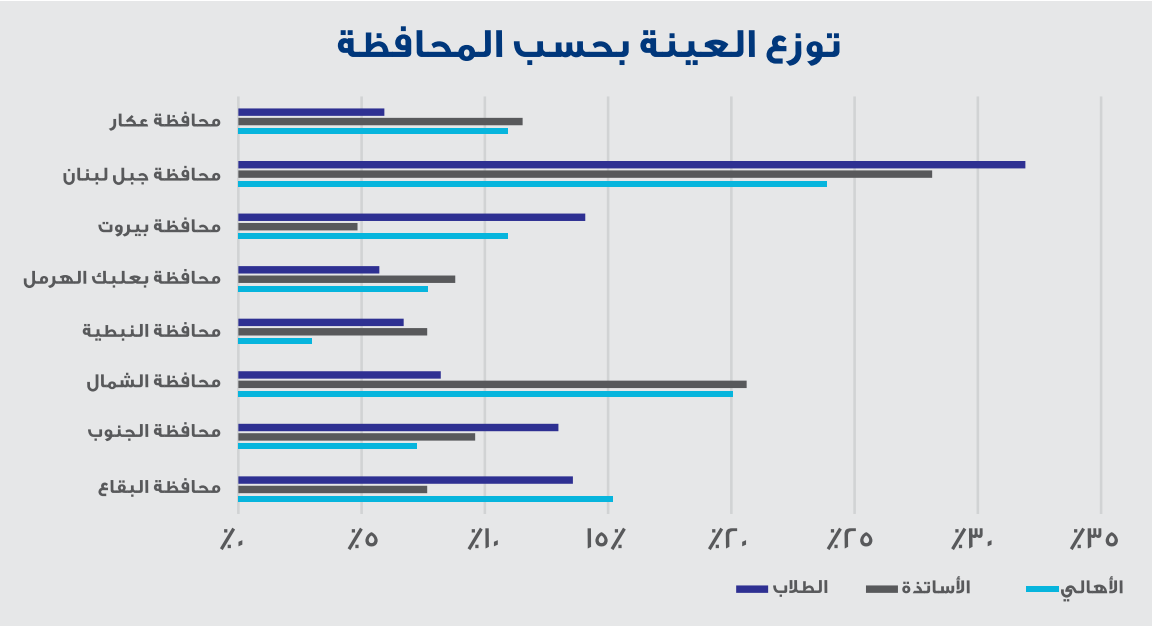

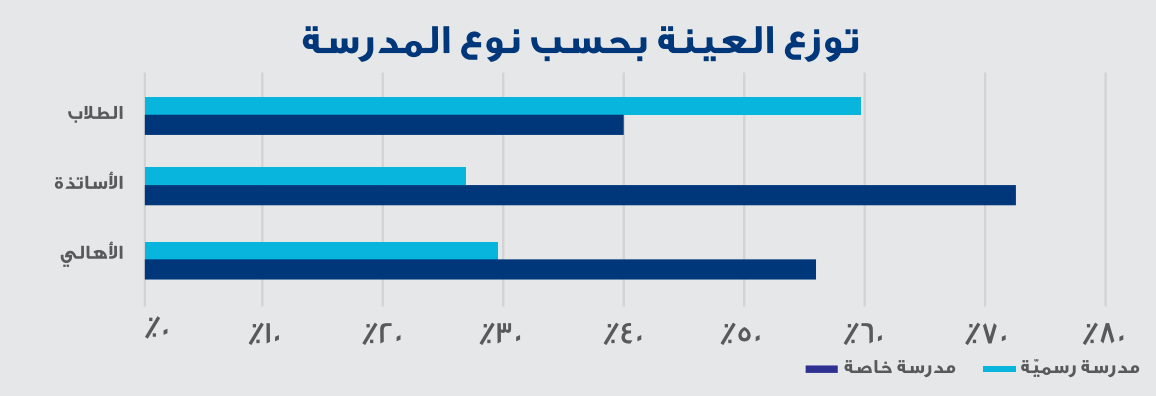

تكاليف الأساتذة المعيشية تشكل ٥٠٠٪ من مداخيلهم الشهرية

أدى انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية إلى انخفاض القيمة الحقيقية لأجور الأساتذة بأكثر من ٩٠٪. على الرغم من تلقي البعض لتعويضات مالية، إلا أن رواتبهم لم تعد تكفي لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية.

بلغ معدل المدخول الشهري للأساتذة ١٥٩$

بحسب نتائج الاستبيان، بلغ متوسط دخل الأستاذ الشهري لهذا العام ١٥٩ دولارًا مقارنةً بـ ١٣١ دولارًا في العام السابق (٢٠٢١-٢٠٢٢)، مما يشير إلى عدم وجود تحسن ملحوظ في أجور الأساتذة مقارنة بالعام الماضي.

معدل التكاليف الشهرية

من ناحية أخرى، بلغ معدل قيمة المصاريف المنزلية الشهرية للأساتذة على الاتصالات، والكهرباء، والنقل، والفواتير الطبية، والغذاء، ٨٢٧ دولارًا، مع بعض التفاوت بحسب المحافظة، والعمر، وحجم الأسرة. من الجدير بالذكر أن هذه الأرقام لا تتضمن تكلفة السكن، والتدفئة، والتعليم، والاستهلاك الشخصي، مما يكشف أن المصاريف المنزلية الأساسية للأساتذة تتجاوز ٥٠٠٪ من إجمالي دخلهم الشهري. أدت الظروف الصعبة وغياب استراتيجية تعافي تلبي احتياجاتهم الأساسية إلى يأس العديد من الأساتذة. فوفقًا للدراسة التي أجريناها العام الماضي، كان ٧٣٪ من الأساتذة يخططون لمغادرة قطاع التعليم (حمود وشعيب ٢٠٢٢)، مما يهدد استمرارية هذا القطاع ويعرض فرص تعليم أكثر من مليون طفل للخطر.

توقعات الأساتذة للأجور

$١،٢٠٣ معدل الحد الأدنى للراتب الذي يضمن العيش الكريم والمستدام للمعلمين/ات في العام القادم

الحد الأدنى للراتب الذي يضمن العيش الكريم والمستدام للمعلمين/ات في العام القادم بحسب الفئة العمرية

بالإضافة إلى ذلك، عندما سُئل الأساتذة عن الحد الأدنى للراتب الشهري الذي يضمن لهم حياة كريمة ومستدامة للعام الدراسي المقبل، كان المتوسط المُقدر هو ١،٢٠٣ دولار. تباينت هذه القيمة بين المحافظات، مما يعكس الفوارق في تكلفة المعيشة بين المدن والأرياف. تُبرز هذه النتائج الحاجة الملحة للاستجابة الى مطالب الأساتذة لضمان استمرارية العام الدراسي القادم دون انقطاع، والحد من تدفق المعلمين خارج قطاع التعليم.

تراكم الخسائر التعليمية دون علاج

على مدى السنوات الأربع الماضية، واجه الأطفال في لبنان، وخصوصًا في المدارس الرسمية، خسائر تعليمية كبيرة قد تعرض مستقبلهم الأكاديمي للخطر. في العام الماضي، أشار ثلث الأهالي والأساتذة المشاركين في الدراسة أن الأزمة أثرت سلباً على نتائج التعليم لدى الأطفال (حمود وشعيب، ٢٠٢٢).

في تقييمنا لهذا العام، ركزنا على طلاب الصف التاسع والثاني عشر الذين اضطروا لإجراء امتحانات رسمية في ظروف أكاديمية واقتصادية غير مسبوقة. أظهرت نتائج استطلاعنا تدهوراً متزايداً في جودة التعليم المقدّم في المدارس الخاصة والرسمية على حد سواء. وكان ذلك واضحًا من خلال التقليل في عدد أيام الدراسة وساعات التدريس التي تلقاها الطلاب في المدارس الخاصة والرسمية، مع تلقي الأخيرين عددًا أقل من أيام التعليم وساعات التعلم.

فقط ٨٪
من طلاب وطالبات المدارس الرسمية يذهبون فعليا خمسة ايام الى المدرسة

مقابل ٣٨٪
من طلاب وطالبات المدارس الخاصة

معظمهم يتلقون اقل من ٧ ساعات تعليم في اليوم

علاوةً على ذلك، كان الفارق في الجودة بين المدارس الخاصة والرسمية واضحًا أيضًا في النسبة المئوية لطلاب المدارس الخاصة (٦٧٪) الذين أفادوا بأن مدارسهم تمكنت من تغطية كل المواد لهذا العام، مقارنة بـ ٢٥٪ فقط في المدارس الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، أفاد ٤٠٪ فقط من طلاب المدارس الرسمية بأن جودة التعليم كانت جيدة، مقارنة بـ ٧٣٪ في المدارس الخاصة.

٤٠٪
من طلاب وطالبات المدارس الرسمية

٧٣٪
من طلاب وطالبات المدارس الخاصة

يعتبرون أن جودة التعليم في المدارس جيدة

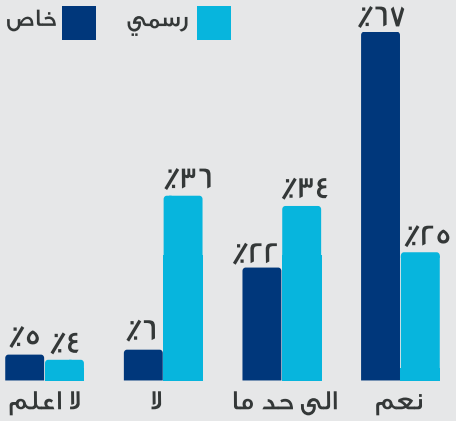

نسب الطلاب الذين تمكنت مدارسهم من تغطية محتوى المنهاج لهذه السنة

كما أن التدهور في الجودة والقدرة على الوصول الى التعليم، والفجوة بين المدارس الخاصة والرسمية، تظهر في نسبة الطلاب الذين أفادوا بأداء أكاديمي جيد. على سبيل المثال، أفاد ٦٥٪ من طلاب المدارس الخاصة بأداء أكاديمي جيّد مقارنةً بـ ٣٤٪ فقط في المدارس الرسمية. وعلاوة على ذلك، أفاد ٢١٪ فقط مّن طلاب الصف الثاني عشر أن المهارات والمعرفة التي اكتسبوها على مدى السنوات الدراسية الثلاث الماضية كانت كافية لمتابعة مسارهم الأكاديمي.

تسلط النتائج المذكورة أعلاه الضوء على أهمية معالجة الخسائر التعليمية وتدهور جودة التعليم لما تشكله من خطر على تقدم الطلاب التعليمي. بالإضافة إلى ذلك، تكشف نتائجنا عن الفجوات الكبيرة بين المدارس الخاصة والرسمية والحاجة لإنقاذ قطاع التعليم الرسمي، الذي أصبح الملاذ الوحيد من حيث التكلفة لغالبية سكان لبنان.

ارتفاعات قياسية في الرسوم المدرسية

في غياب الرقابة الحكومية اللازمة لتنظيم الرسوم المدرسية، يواجه الأهل ارتفاعات قياسية في الرسوم المدرسية للمدارس الخاصة التي، في بعض الحالات، تجاوزت رسوم العام الماضي بأكثر من خمس أضعاف. على سبيل المثال، أشار ٦٠٪ من الأهالي إلى أن رسوم المدارس الخاصة ارتفعت بين ١٠٠٪ و٤٠٠٪ مقارنةً بالعام الماضي، في حين أشار ٢٣٪ عن ارتفاع تجاوز ال٤٠٠٪.

نسب ارتفاع الأسعار بالمدارس الخاصة مقارنة بالعام الماضي

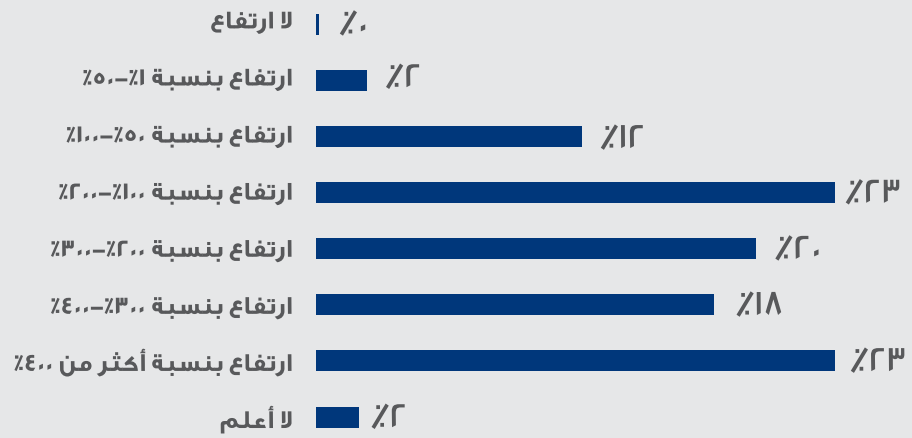

وفقًا لنتائجنا، بلغ متوسط قسط المدرسة الخاصة والنقل السنوي للطفل الواحد ٣٦٢٠ دولارًا للعام الدراسي المقبل، مقارنة بـ ٢٣٥٥ دولارًا في العام الماضي. في مقابل هذا الإرتفاع، بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة لهذا العام ٤٦٣ دولارًا فقط، وهو أعلى بدولار واحد فقط من متوسط العام الماضي الذي بلغ ٤٦٢ دولارًا. هذا يعني أن تسجيل طفل واحد في مدرسة خاصة يتطلب ما يصل إلى ٦٥٪ من دخل الأسرة السنوي. ولذلك، اضطر ٧٤٪ من الأهالي إلى الاستدانة لتغطية تكلفة تعليم أطفالهم. وبالمثل، أفاد ٨٢٪ من الأهالي بأنهم يواجهون صعوبة دائمة في دفع فواتير منزلهم، مما دفع ٨٠٪ من الأهالي الى الاقتراض لتغطية هذه النفقات.

علاوة على ذلك، كشفت نتائج الدراسة أن بعض الأهالي ينقلون أطفالهم من المدارس الرسمية إلى المدارس الخاصة، بينما أفاد آخرون بأنهم يفعلون العكس. ومع ذلك، كان الانتقال من المدارس الخاصة إلى الرسمية أكثر شيوعًا، بسبب التحديات المادية بشكل رئيسي. على سبيل المثال، نقل ٣٩٪ من الأهالي أطفالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك بسبب عدم قدرتهم على دفع أقساط المدارس الخاصة، بحسب ما ادلاه ٩٣٪ من المشاركين في الدراسة.

الأسباب التي دفعت الأهل الى نقل طفلهم من المدرسة الخاصة الى المدرسة الرسمية

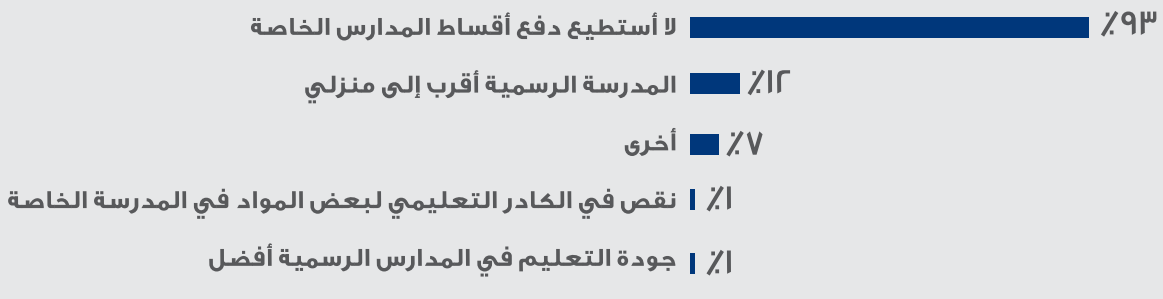

وعلى نقيض ذلك، أفاد فقط ٢٠٪ من الأهل بأنهم قاموا بنقل أطفالهم من المدارس الرسمية إلى المدارس الخاصة خلال الثلاث سنوات الماضية. وكان السبب الأساسي وراء هذا النقل الإضرابات المستمرة في المدارس الرسمية، بحسب ما أفاد ٧٣٪ من الأهل.

الأسباب التي دفعت الأهل الى نقل طفلهم من المدرسة الرسمية الى المدرسة الخاصة

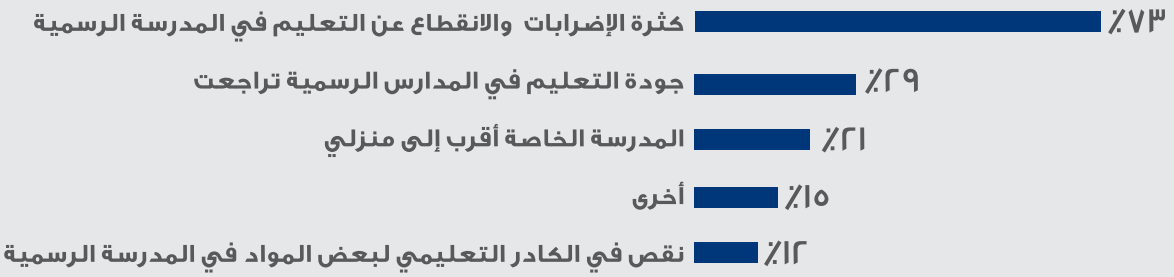

لم يقتصر تأثير الأزمة على تنقل الأطفال بين القطاعات فحسب. حيث إن نصف الأهالي المشاركين في استطلاعنا أشاروا أن الأزمة قد أثرت سلبًا على الصحة النفسية لأطفالهم. في الوقت ذاته، أشار ثلث المشاركين إلى أن الأزمة أثرت سلبًا على أدائهم الدراسي، ما يتطابق مع نتائج استبيان الطلاب الذي أجريناه هذا العام.

أثر الأزمة على الطلاب

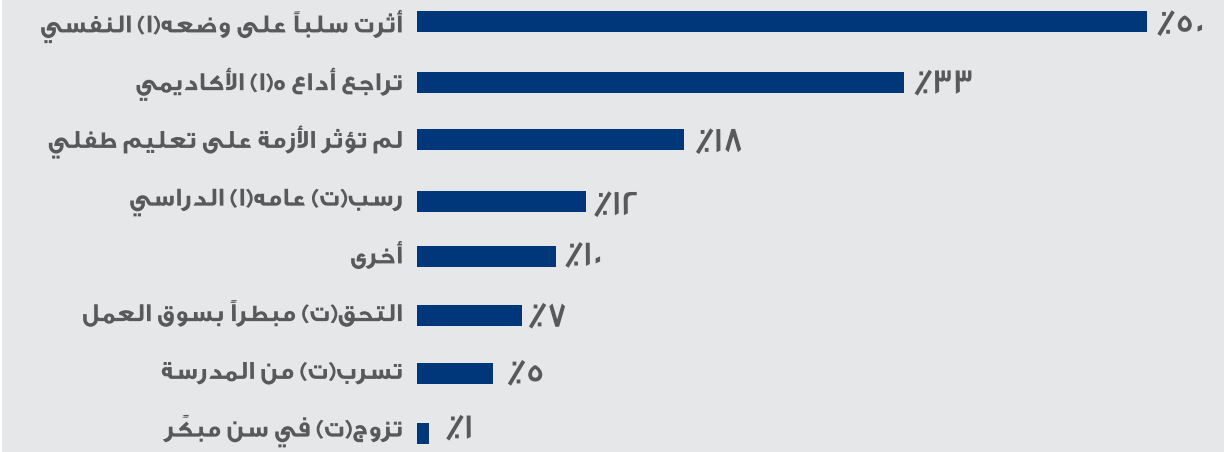

كما أفاد ١٢٪ من الأهالي بأن طفلهم قد رسب عامه الدراسي، بينما أشار ٥٪ منهم إلى أن طفلهم توقف عن الدراسة بسبب الأزمة الحالية. وأخيرًا، أشار ٧٪ من الأهالي إلى أن طفلهم اضطر للانضمام إلى سوق العمل في سن مبكر بسبب الأزمة المستمرة.

وفيما يتعلق بأولئك الذين لا زال لديهم أطفال في المدرسة، فقد كان ٢٢٪ فقط منهم واثقين من أن أطفالهم سيتمكنون من متابعة تعليمهم خلال الأزمة، بينما كان الـ ٧٨٪ الباقون غير واثقين من مستقبل أطفالهم التعليمي. وأخيرًا، كشفت الدراسة أن ٤١٪ من الأهالي لديهم طفلًا واحدًا على الأقل دون سن الثامنة عشر خارج المدرسة، وقد تبين أن أغلبية الطلاب الذين لا يذهبون للمدارس هم من الذكور (٦٣٪) مقارنة بالإناث ٣٧٪).

تسلط هذه النتائج الضوء على تأثير الأزمة المستمرة على قطاع التعليم في لبنان وتؤكد على الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير للحد من الأعباء المالية للتعلم والارتفاع المستمر في معدلات التسرب من المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد نتائجنا على الحاجة لإنقاذ قطاع التعليم الرسمي وضمان قدرته على استئناف خدماته التعليمية دون انقطاع، حيث أصبح الملاذ الوحيد لغالبية السكان. لتحقيق هذه الأهداف، نقدم التوصيات التالية:

١- تعديل رواتب الأساتذة لتتناسب مع معدلات التضخم والارتفاع في تكلفة المعيشة.

٢- تعديل بدل نقل الأساتذة بنسبة تتناسب مع زيادة تكلفة النقل.
٣- دفع جميع الرواتب والحوافز المستحقة للأساتذة.
٤- وضع سقف لزيادة الأقساط في المدارس الخاصة والتأكد من انعكاس أي ارتفاع في الأقساط على رواتب الأساتذة.
٥- تقديم منح دراسية للأسر الأكثر فقراً لتغطية تكاليف الدراسة والتنقل.
٦- التعويض عن الخسائر التعليمية المتراكمة والتصدي لارتفاع معدلات التسرب.
٧- إصدار تقارير عن نفقات وزارة التربية ونتائج المشاريع التي تقوم بها بشفافية

تتطلب التحديات التي تم الكشف عنها في هذه الدراسة تدخل ومعالجة فورية من المجتمع المحلي والدولي. تكشف نتائج تقييمنا السنوي عن تدهور متزايد في الأوضاع المعيشية مع اتساع الفجوة التعليمية بين قطاعات التعليم والطبقات الاجتماعية. كما تجدر الإشارة الى أنه لا يمكن تجاهل قطاع التعليم ضمن أي خطة أو محاولة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في لبنان.

المراجع

Hammoud, M., Shuayb, M., & Al Samhoury, O., (2021). The Challenges and Prospects of gas: Reflections of Parents, Teachers, and Principals in Lebanon. Centre for Lebanese Studies.

Hammoud, M., & Shuayb, M. (2022). Children in Lebanon Cannot Afford to Lose Another Academic year. Centre for Lebanese Studies.